الثقافة المرورية ودورها في التقليل من حوادث المرور في الجزائر

د . فاطمة مساني*

مقدمـة:

تعد حوادث المرور من المسببات الرئيسية للوفيات والإعاقات الحركيـة في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ، إذ سجلت الجزائر في الثلاثي الرابـع لسـنة 2004 حوالي 4358 حادث مرور ، حيث قدر عدد الجرحـى بـ 4913 جريحـا وعـدد القتلـى مثّـل 186 قتـيلا. بينمـا في الثلاثـي الأول لسـنة 2005 إنخفـض عـدد حـوادث المرور وعدد الجرحى وحتى القتلى ، إذ نجد 3841 حادث مـرور ، 4403 جريحـا و 171 قتيلا. وهذا التراجع الملحوظ في عدد الحوادث ، الجرحـى والقتلـى يعـود سـببه إلى تطبيق قانون المرور الذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من مارس 2005[1].

والجزائر كباقي دول العالم تسعى إلى التقليل من حوادث المرور والوفيـات بتطبيق قوانين جديدة تتماشى مـع المسـتجدات الحديثـة منهـا قـانون المـرور لسـنة 2005 والقانون الجديد الذي تم تطبيقـه في فيفـري 2010 ، حيـث يفـرض عقوبـات صارمة على السائقين المخالفين لهـذا القـانون وحتـى علـى المشـاة . وقـد تختلـف درجة العقوبة والغرامة المالية حسب درجة المخالفة. فهذا القانون يتضمن مجموعـة من القواعد التي تنظم وتضـبط سـلوك الأفـراد ، وطـرق جديـدة لتعلـيم السـياقة في مدارس تعليم السياقة ، حيث تعتبر هذه المؤسسـة اللبنـة الأولى لـتلقين الأشـخاص التربية المرورية. فالتربية بصفة عامة هي عملية منظمة وهادفة لإحداث تغـيرات في سلوك الفرد وتعديله ، فمن خلال هذه العملية يكتسـب خصـائص ومبـادئ الحيـاة اليومية وذلك عـن طريـق التنشـئة الإجتماعيـة الـتي تقـوم بهـا الأسـرة ومؤسسـات أخرى. وإذا تكلمنا على الحياة اليومية نتكلم عن مهـارة وفـن السـياقة الـتي تتطلـب تربية تسمى تربية مرورية وهي منهج تعليمـي يـزود السـائقين والمشـاة بـالخبرات والمعلومـات اللازمـة للتـأثير في إتجاهـاتهم وممارسـاتهم فيمـا يتعلـق بالسـياقة ، ويكون هذا التأثير إيجابي. بمعنى أنهـا عمليـة ترجمـة المعلومـات المروريـة الـتي يتلقاها الفرد مـن مؤسسـات التربيـة المروريـة إلى أنمـاط سـلوكية صـحيحة أثنـاء

* قسم العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة أكلي محند أولحاج ، بالبويرة .

(1) ف . ل ، « قانون المرور الجديد حرص على تقليص جـرائم الطرقـات وغـرس لثقافـة تطبيـق القـانون» ، الشرطة ، وحدة الطباعة ، الرويبة ، العدد78 ، أكتوبر2005 ، ص34.

ممارسته لهذا الفن . وعليه يتم نشر التوعية المرورية والتمسك بالآداب العامة في الطرقات وتعزيز مفهوم القواعد المرورية لدى السائقين وحتى تعليمهم المهارات الحياتية. ولهذا فهي تهدف أساسا إلى تلقين الأفراد الإرشادات المرورية وآداب القيادة وقواعد المرور وأحكامه وكيفية إستخدام الطريق بالشكل الصحيح. ويظهر ذلك من خلال السلوك الواجب على مستخدمي الطريق إتباعه ، أي التحلي بالمبادئ والأخلاقيات. وفي هذا الصدد يعتبر الوعي أساس أي سلوك يقوم به الإنسان.بإعتبار التوعية المرورية تأتي ضمن هذا السياق لإرتباطها بمفهوم القيم والسلوك .

وتعتبر مدارس تعليم السياقة ووسائل الإعلام ومؤسسات الأمن والوقاية عبر الطرقات من أهم المؤسسات التي تلقن سائقي المركبات الثقيلة والخفيفة التربية المرورية ، إذ يكتسب السائق معلومات مرورية وحتى تطبيقات ميدانية يترجمها على شكل سلوكات وممارسات مقبولة إجتماعيا أثناء قيادته للسيارة أو غير ذلك. فالشخص الذي يتمتع بثقافة مرورية فهو حتما يحترم قانون المرور مما يؤدي ذلك إلى التقليل من حوادث المرور والجرحى والقتلى. وهذا الاحترام هو وقاية من حوادث المرور ، إذ توجه الثقافة المرورية سلوكات الأفراد. فهي ليست فقط مجرد معلومات يمتلكها الفرد وإنما تشمل كذلك ممارسات مرتبطة بالسياقة. وعليه يبقى السؤال المطروح هل توجد ثقافة مرورية لمستعملي الطرقات في الجزائر أم هي مجرد معلومات يكتسبها الأفراد دون تطبيقها في الواقع ؟ ما مدى فعالية هذه الثقافة في التقليل من حوادث المرور واحترام قانون المرور ؟ وهل يعتبر قانون المرور سبب في إكتساب الثقافة المرورية ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نحاول من خلال هذه المقالة إلقاء الضوء على العناصر التالية:

ـ مقدمة.

1 ـ أسباب حوادث المرور.

2 ـ التربية المرورية وأهدافها.

3 ـ مفهوم الثقافة المرورية.

4 ـ التربية المرورية ودورها في تزويد الأفراد بالثقافة المرورية.

5 ـ أهمية وسائل الإعلام في نشر الثقافة المرورية.

6 ـ فعالية قانون المرور في خلق ثقافة مرورية.

ـ خاتمة.

1 . أسباب حوادث المرور:

شهد العالم عدة تغيرات وتطورات متسارعة في نمط الحياة بسبب التصنيع والتحديث ، ونتيجة لهذه التغيرات في الحياة اليومية للمواطن أصبحت المجتمعات الحالية تعرف عدة مشاكل بيئية وسكانية تتجلى مظاهرها في الإزدحام والإختناق السكاني ، وهذا أدى كله إلى التأثير على حركة المرور خاصة في المدينة ، إذ أصبح الفرد لا يجد مكانا للسير في الطريق ولا في الرصيف بسبب كثرة المركبات وعدم وجود شبكات طرق موسعة. ولهذا فإن حوادث المرور نسبتها مرتفعة بسبب نقص الوعي المروري لدى السائقين والمشاة وعدم تطبيقهم لقانون المرور. فالدولة تسعى جاهدة إلى التقليل من هذه الظاهرة الإجتماعية من خلال برامجها التوعوية وأيضا من خلال سنها لقوانين ردعية تطبق على المخالفين لقانون المرور .

وفي هذا الصدد تؤكد مديرية الأمن العمومي بأن الأسباب الرئيسية لحوادث المرور في الجزائر هي « العنصر البشري بالدرجة الأولى والذي يعتبر أهم العوامل المؤدية لوقوع الحوادث والمؤثرة بنسبة 89.17% نتيجة عدم احترام السرعة القانونية والسياقة في حالة السكر أو تحت تأثير مخدر أو عدم إستعمال ممرات الراجلين. أما ثاني سبب فهو العامل المرتبط بالمركبة كإنعدام الفرامل والأضواء والذي يشارك بنسبة 3.98 %من نسبة الخطر. كما أن لعامل المحيط أثره السلبي وكذلك نتيجة إنعدام الإشارات المرورية والتشويهات في الطرق والحفر ووضع الحواجز بالطريق وغير ذلك ، حيث سجلت نسبة تأثيره السلبي 6.85% » [1] .

من خلال ما ذكر سابقا نرى بأن الإنسان هو المسبب الرئيسي لوقوع حوادث المرور نتيجة مخالفته لقانون المرور.

ولقد أثبتت بعض الدراسات حول أسباب حوادث المرور في الجزائر منها دراسة الدكتور « بوظريفة حمو وآخرون » سنة1991 أن « 56% من السائقين المستجوبين يعتقدون بأن عدم احترام قانون المرور أصبح عادة طبيعية مقبولة لدى أغلبية الناس ، وأن 57.76 % منهم يرون أن الناس يميلون إلى عدم احترام إشارات المرور إذا كانت غير موضوعة وفي غير محلها. في حين وجد بأن 60.95 %منهم يحترمون إشارات المرور دائما عندما يتوقعون وجود شرطي في الطريق و15.75% غالبا ما يفعلون ذلك بينما 4.76 % نادرا ما يقومون بذلك و8.57 % لا يفعلون ذلك أبدا .

(1) نفس المرجع ، ص35.

كما توصلت نفس الدراسة إلى أن 73.81 % من أفراد العينة يوافقون على ضرورة تشديد العقوبات على السائقين للمحافظة على احترام قوانين المرور.ويرى 70.91 % من المستجوبين بأن ظاهرة عدم احترام قوانين المرور بالجزائر قد أصبحت عادة متقبلة إجتماعيا ، ويعتقد 46.9% منهم بأنها أصبحت بمثابة تقليد ، في حين يرى 62.28 %بأن عدم احترام قوانين المرور يرجع لنقص المتابعة القانونية »(1).

وإذا ما اتجهنا إلى إحصائيات المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرقات لسنة 2004 نجد أن أسباب وقوع حوادث المرور تتمثل بالدرجة الأولى في عدم احترام السرعة المحددة بنسبة 31.33 % تليها نسبة 12.81% تتمثل في عدم إستعمال ممر الراجلين. أما بالنسبة للتجاوز الخطير فنسجل مقدار 5.50% ورفض الأولوية نجد نسبة 5.17% في حين المناورة الخطيرة تمثل نسبة 4.59 %(2).

2 . التربية المرورية وأهدافها:

إن التربية المرورية من أهم مجالات وبرامج السلامة العامة والفردية ، حيث أنه لا يمكن تحقيق الأمان في طرقاتنا دون المشاركة الإيجابية والفعالة للفاعلين في المجتمع والأفراد المستفيدين من الخدمات المقدمة من طرف المختصين في مجال النقل والمرور. ولهذا فإن تقدم المجتمع وتطوره في مجال المرور يتوقف على مدى توفر الوعي المروري النابع من الثقافة المرورية.

فعملية التربية المرورية هي عملية تعليمية إجتماعية تهدف إلى التقليل من وقوع حوادث المرور ورفع مستوى السلامة والأمان للفرد والمجتمع. وعليه فإن مصطلح التربية المرورية يتألف من شطرين هما: التربية والمرور. فالتربية « هي عملية منظمة تهدف إلى إحداث تغيرات مرغوب فيها في سلوك الفرد ، من أجل إحداث تطور متكامل للشخصية من جميع جوانبها الجسمية ، العقلية ، الإجتماعية ، الإنفعالية »(3). كما أنها بمثابة نشاط إنساني يبدأ برعاية الفرد منذ الصغر حتى الكبر ويساعده على النمو السليم الذي يؤهله للتوافق مع بيئته عن طريق إكسابه المعارف والمهارات والاتجاهات والمواقف المناسبة والمرغوب فيها

(1) بوظريفة حمو ، تير رضا وآخرون ، « فعالية قانون المرور الجديد في الجزائر ، دراسة ميدانية على عينة من السائقين ، الوقاية والأرغنوميا ، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام ، الجزائر ، العدد 01 ، 2007 ، ص10.

(2) نفس المرجع ، ص16.

(3) جمال مثقال القاسم ، علم النفس التربوي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2000 ، ص 14.

لتحقيق أهداف المجتمع ، حيث توجد علاقة بين التربية والبيئة التي هي في الحقيقة الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ويتأثر به أو يؤثر فيه إيجابا أوسلبا[1]. أما الشطر الثاني من هذا المصطلح فهو المرور ، والذي نقصد به التنقل ، السير أو المشي سواء كان الإنسان يسلك هذا السلوك مشيا ويسمى من المشاة أو يسلك هذا السلوك عن طريق قيادته للمركبة ويسمى سائق .

وعلى ضوء ما سبق ، فإن التربية المرورية هي منهج تربوي غرضه تكوين الوعي المروري لدى الفرد من خلال تزويده بالمعارف والقيم والاتجاهات والمهارات التي تنظم سلوكه وتحدد تصرفاته وتمكنه من التقيد بالقوانين والأنظمة والتقاليد المرورية بما يسهم ذلك في حماية نفسه والآخرين ، حيث تعمل التربية المرورية على تزويد الفرد بالمفاهيم المرورية من خلال المعارف ، المهارات والمواقف والقيم.إذ نقصد بالمعارف أهم المفاهيم والحقائق حول القوانين والمبادئ العامة للمرور. أما المهارات فهي مهارات عقلية واجتماعية وحركية لتفادي بعض المشكلات المرورية. وبالنسبة للمواقف والقيم ، ممكن أن تكون مواقف خلقية تسعى التربية لغرسها في سلوك المتعلم لمواجهة حالات المرور والحوادث والإسعافات المطلوبة.

وللتربية المرورية عدة أبعاد أهمها:

ــ البعد المروري : يرتبط بقواعد وقوانين المرور ومدى الانضباط في الطرقات وفق تشريعات معينة ، حيث يعاقب المخالفين لهذه القوانين.

ـ البعد البيئي: يرتبط بالحفاظ على عناصر البيئة ومصادرها وحمايتها.

ـ البعد الأمني: له علاقة بالتعامل مع الغرباء والأشياء في الطريق ويدعو إلى إبعاد مصادر القلق والتوتر في الطريق ومحاولة البعد عنهما.

ـ البعد الاجتماعي: هو كل ما يتعلق بآداب التعاملات في الطريق مع المسنين والمرضى وذوي الإحتياجات الخاصة.

ـ البعد الصحي: ويرتبط بالنظافة والوقاية والصحة العامة وتلوث البيئة.

ـ البعد العلمي:هو تفسير الظواهر المحيطة تفسيراً علمياً منطقيا.

ـ البعد القراري: إتخاذ الفرد للقرار فيما يتعلق بأمر من أمور الطريق.

وإذا ما إتجهنا إلى سمات التربية المرورية ، فنجد أنها تتسم بالمرونة ،

(1) شمس ، التربية المرورية ودورها في السلامة العامة والفردية
www.kayba.ahlamontada.net/montada - f42/topic - t16448.htm, 25/10/2010

التنوع والواقعية. فالمرونة يقصد بها المرونة في صياغة محتوى النشاط ، بحيث يصلح للبيئات المختلفة. والمرونة في ترتيب الأنشطة المختلفة وفقاً لطبيعة المراحل العمرية والبيئات. والمرونة في أهمية المعارف والمهارات المتضمنة ، والمرونة في الدور القائم على التنفيذ وكذلك المرونة في موقع تنفيذ النشاط. أما التنوع فهو تنوع طرائق التدريس وأساليب الإشراف والمتابعة وأساليب التقويم. والواقعية فتتمثل في واقعية التمثيل للأشياء والمواضيع[1].

فالتربية المرورية هي عملية تعليمية غايتها تزويد أفراد المجتمع بالمعلومات اللازمة عن قواعد المرور وتعليمهم المهارات والخبرات بهدف التأثير في معلوماتهم وأفكارهم وإتجاهاتهم وحتى ممارساتهم ومحاولة غرس فيهم الوعي المروري. إذ أن الفرد لا يكتسب فقط معلومات مرورية وإنما محاولة ترجمة هذه الحقائق المرورية المعروفة إلى أنماط سلوكية سليمة ومقبولة إجتماعيا.

وتوجد عدة مؤسسات لنشر التربية المرورية أهمها :

ـ المدرسة: إن المدرسة مؤسسة من مؤسسات نشر التربية المرورية من خلال تلقين الطفل أصول وقواعد المرور وتنمية الوعي المروري لديه. وفي هذا الصدد يبدأ التثقيف المروري في المراحل الأولى للتلميذ ، حيث يكون الطفل في هذا العمر قد تعوّد أو ألف أغلب العادات الصحيحة الضرورية المتعلقة به مباشرة. ففي هذه المرحلة نبدأ بتعليم الطفل الأمور التي تتعداه شخصيا مثلا نبدأ في تدريبه على الطرق التي يستطيع أن يعيش فيها مع الغير وفي كيفية التعامل مع الناس والمركبات في الطريق. وفي المراحل الإبتدائية نبدأ في تثقيفه بالطريق المباشر أي بواسطة الدروس المتعلقة بالمرور ، النظر قبل قطع الطريق...الخ. وبالتالي في هذه الحالة فإن التثقيف المروري يكون مكملا لدور الأسرة في مجال التنشئة الإجتماعية .

إن معظم الدول تحاول إدخال مفاهيم التربية المرورية في المناهج الدراسية في مرحلة التعليم الأساسي والتركيز على أهمية التربية المرورية وضرورة تدريس المشكلات المرورية في التعليم النظامي والتعليم خارج المدرسة. وفي هذا المجال ظهرت عدة آراء حول أسلوب طرح الموضوعات المرورية في المنهج المدرسي العام. ومن أهم هذه الآراء نجد مدخل الدمج متعدد الفروع والذي ينص على إدخال المفاهيم المرورية التربوية وأهدافها وفق أسلوب الدمج متعدد الفروع في مختلف المقررات وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي ، وهي تندرج ضمن

(1) Ibid

موضوعات مختلفة صحية وسكانية لتكوين الوعي المروري لدى التلاميذ. ومن أهم مميزات هذا الأسلوب نجد عدم التعمق والتخصص في دراسة المفاهيم المرورية ، وهذا مراعاة لمستوى الطلاب. أما الميزة الثانية لهذا الأسلوب ، فهي مراعاة وحدة المعرفة في المواد المتقاربة مثل العلوم والمواد الاجتماعية. وآخر ميزة هي عدم اللجوء إلى مدرسين مختصين بالتربية المرورية في هذه المرحلة(1).

ـ مدارس تعليم السياقة: إن القواعد الأساسية للسياقة يتعلمها الفرد في هذه المدارس الخاصة بتعليم السياقة على عدة مراحل معمول بها وطنيا. ولكن للأسف الشديد هذه المدارس لا تنتهج خطة منهجية لتلقين الفرد أصول السياقة وتعليمه المهارات الأساسية في هذا المجال. فقد نجد أن معظم هذه المدارس هدفها الأساسي هو إقتصادي بالدرجة الأولى. فبالرغم من القوانين التي تصدرها وزارة النقل في هذا المجال ، إلا أننا لم نصل إلى مستوى عالي في مجال تعليم السياقة بأسس نظامية .

ـ الأسرة : بإعتبار أن الأسرة هي مؤسسة من مؤسسات التنشئة الإجتماعية فقد تقوم بدور التربية المرورية كجزء لا يتجزء من مهامها من خلال تلقين أطفالها قواعد السير في الطريق وأخذ كل الحيطة والحذر عند قطع الطريق والنظر في الإتجاه الأيمن والإتجاه الأيسر قبل قطع الطريق هذا من جهة. ومن جهة أخرى فنجد أن أعضاء العائلة عند ترشح أحد منهم لمسابقة السياقة ، فإن الشخص الحائز على رخصة السياقة يلقن المترشح بعض المبادئ الأساسية في السياقة وشرحه له بعض الإشارات المرورية .

ـ وسائل الإعلام: تلعب وسائل الإعلام دور كبيرة في تربية الأفراد في مجال المرور ، وذلك من خلال الحملات التوعوية في التلفاز الذي يعتبر الوسيلة الفعالة في نشر التربية المرورية في إتجاه واحد. وأيضا من خلال الحصص التوعوية منها حصة طريق السلامة التي يشرف عليها السيد « محمد العزوني ».

ـ رجال الأمن والوقاية عبر الطرقات: يلعب رجال الأمن عدة أدوار لتوعية المواطنين في مجال المرور من خلال برامج التوعية التي يقومون بها وحتى من خلال الإجراءات الردعية للمخالفين لقوانين المرور. فمن خلال هذه العقوبات رجال الأمن يحاولون غرس ثقافة مرورية لدى الأفراد وإقناعهم بتغيير سلوكاتهم. ويمكن القول أن قانون المرور خاصة إذا كان جديدا فهو حرص على تقليص جرائم الطرقات وغرس لثقافة تطبيق القانون. وفي هذا الجانب نجد مديرية الأمن

(1) Ibid

الوطني غالبا ما تنظم حملات تحسيسية لفائدة المواطنين وتحسيسهم بمخاطر الطرقات. ونجدها أيضا تنظم دورات تدريبية لفائدة الأطفال ليس على المركبات الحقيقية وإنما على مركبات خاصة باللعب.

إن التربية المرورية تهدف أساسا إلى مساعدة الأفراد على الشعور بالثقة والطمأنينة في التعامل مع وسائل المواصلات عن طريق التوعية والاقتناع الشخصي والإدراك السليم. وذلك يقتضي إعدادا وتهيئً يقوم على المعرفة الأساسية المتعلقة بالمشكلات المرورية والأخطار التي يمكن أن تلحق بها نتيجة سلوك الإنسان [1]. وعليه فإن هدف هذه التربية ليس فقط نشر المعلومات المرورية وقواعد المرور والتعريف بقانون المرور وتوزيعها على الناس فقط ، وإنما هدفها مساعدة الناس على الإستفادة من المعلومات وتطبيقها في واقع حياتهم وتحويلها إلى ميول وأنماط مستحبة من السلوك القويم وإكتساب مهارات ، بحيث تصبح جزءا من حياتهم. كما أن الهدف العام والأعلى لعملية التربية المرورية هو تحقيق السعادة للمجتمع عن طريق التقليل من حوادث المرور ، القتلى والجرحى من جراء إرهاب الطرقات.

ويمكن القول أن مشكلة التثقيف المروري ليست مشكلة نقص في المعلومات المرورية ، وإنما في كيفية نقل هذه المعلومات إلى سكان المجتمع ، وفي إقناعهم بتقبلها وتبنيها لكي تصبح جزءا لا يتجزأ من حياتهم الشخصية واليومية. ولهذا فالمستوى الوقائي لأي مجتمع يقاس بدرجة الوعي المروري الذي يتمتع به أفراد المجتمع. وعليه فالتثقيف المروري يخلق الوعي الوقائي وينمي ذكاء الفرد على التمييز بين السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ.

3 . مفهوم الثقافة المرورية:

إن مفهوم الثقافة المرورية يتألف من شقين هما الثقافة والمرور. فالثقافة من الناحية الإجتماعية حسب قاموس علم الإجتماع « تتألف من أنماط مستترة أو ظاهرة للسلوك المكتسب والمنقول ، عن طريق الرموز ، فضلا عن الإنجازات المتميزة للجماعات الإنسانية ، ويتضمن ذلك الأشياء المصنوعة ، ويتكون جوهر الثقافة من أفكار تقليدية ، وكافة القيم المتصلة بها. أما الأنساق الثقافية فتعتبر نتاج السلوك من ناحية ، وتمثل الشروط الضرورية له من ناحية أخرى »[2]. أما الثقافة

---

(1) Ibid

(2) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الإجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1989 ، ص110.

من الناحية الأنثروبولوجية تعرف من طرف العالم الأنثروبولوجي الإنجليزي « تايلور » على أنها « ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل المقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عنصر في مجتمعه »[1]. أما الشق الثاني من مفهوم الثقافة المرورية هو المرور والذي تم تعريفه سابقا .

ويلاحظ من المفهومين السابقين بأن الثقافة والمرور مفهومان متداخلان فيما بينهما ، حيث أن الثقافة المرورية هي ثقافة فرعية لا تشمل فقط توفر معلومات مرورية لدى الفرد وإنما تشمل كذلك المهارات ، المواقف والقيم وأهم الممارسات المرتبطة بالمرور. فالثقافة المرورية هي إكتساب معلومات ومعرفة حول المرور ، تأصيل القيم المرتبطة بتلك المعلومات المرورية أي بناء الإتجاهات السليمة وأخيرا تطبيق تلك المعرفة المرورية في الميدان والتي تظهر من خلال السلوك المروري. فهي أحد عناصر الوقاية الأولية من وقوع حوادث المرور.

وإستنادا على ما سبق ذكره من التعريفات ، فإن الثقافة المرورية تندرج في عدة مؤشرات منها أهم المعلومات المرورية أي القواعد الأساسية لقانون المرور وغير ذلك التي يمتلكها السائقين أو المشاة والتي بدورها تحدد لهم الوعي والسلوك السليم وأهم الممارسات الصحيحة المتبعة. كما أن مفاهيم الثقافة المرورية هي المعارف المرتبطة بالمرور ، المهارات والمواقف والقيم. ويمكن القول أن الفرد لو أدرك المخاطر وأضرار الطريق لأمكنه من تتبع تعليمات المرور من أجل الوقاية والسلامة لحماية نفسه والآخرين ، ويكون ذلك بفضل تنفيذ التعليمات الوقائية والإرشادات. وبالتالي توفر له القسط الوافر من الثقافة المرورية وتجعله يراقب سلوكاته .

إن الثقافة هي محدد لنمط سلوك الفرد وكيفية التصرف أثناء السير في الطريق بإعتباره المسؤول الأول عن وقوع حوادث المرور.ولهذا تعتبر الثقافة المرورية التي يتمتع بها الأفراد من أهم المقومات الأساسية للوقاية وتجنب العديد من المشاكل المرورية. إذ أن محافظة الفرد على نفسه وعلى الآخرين هي بين يديه ، وهو المسؤول الوحيد عنها قبل أي شخص آخر. وترتكز هذه الثقافة على المعرفة المرورية ، قوة العزيمة والإدارة لدى الفرد في إستيعاب ، إكتشاف المخاطر وأخيرا القدرة على تغيير الممارسات غير السليمة. بالإضافة على ذلك فإن قوة إرادة الفرد في تنفيذ الإرشادات

(1) تهاني حسن عبد الحميد الكيال ، الثقافة والثقافات الفرعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1997 ، ص30.

المرورية تدخل ضمن الوعي الوقائي الذي يتمتع به.

إن دور مؤسسات التربية المرورية يكمن في توضيح القواعد الأساسية والإرشادات المرورية للمحافظة على صحة الفرد، بشرح له كيفية تجنب المخالفات وما هي السبل الوقائية السليمة التي يجب تتبعها في الطريق. فبعد ذلك تأتي مسؤولية الفرد في تنفيذ هذه الإرشادات والنصائح التي تضمن له حياة سعيدة هادئة.

4. التربية المرورية ودورها في تزويد الأفراد بالثقافة المرورية:

إن الفرد يكتسب الثقافة المرورية من خلال التربية المرورية التي هي في الحقيقة تهدف إلى تنمية مهاراته المرورية وقدراته الذاتية وأهم الجوانب الحركية والمعرفية والوجدانية والتعرف على كيفية التعامل مع مكونات البيئة المادية والبشرية وزيادة الوعي المروري وإكتساب سلوكيات مرورية مرغوب فيها . وهي أيضا العملية التعليمية التي يحاول فيها الناس تبني قوانين السلوك السليم في المجتمع وفي الطريق واحترامها والإلتزام بها . فهي إذا الوسيلة التي يتم من خلالها تحسين الوضع المروري في المجتمع وتغيير السلوكات غير المقبولة إجتماعيا ، حيث يتم تعليم الأفراد أصول السير وتزويدهم بالمعلومات الكافية للتأثير في إتجاهاتهم تأثيرا إيجابيا من الأسوأ إلى الأفضل . فهذه العملية هي ترجمة المفاهيم المرورية إلى أنماط سلوكية بإستخدام أساليب تربوية. فالهدف الرئيسي هو تحقيق السلامة والأمن عبر الطرقات وتكوين الوعي المروري والإدراك بالمخاطر وتغيير إتجاهات ، قيم ومفاهيم الأشخاص قصد تخفيض نسبة وقوع الحوادث. فهذا المنهج التربوي ليست غايته فقط توزيع المعلومات المرورية بين الأفراد ، وإنما أيضا محاولة تطوير وتغيير سلوكاتهم . وعليه يكتسب الفرد من خلال هذا المنهج الثقافة المرورية التي هي في الحقيقة تشمل الأبعاد التي ذكرناها سابقا. فغياب أو إنعدام الثقافة المرورية لدى الكثير من أفراد المجتمع ينعكس سلبا على نوعية الممارسات المرورية التي توضح مدى إتباع سلوك حياتي لا تراعى فيه القواعد الصحيحة ، وذلك نتيجة الإهمال واللامبالاة من جهة. وإنتشار العادات غير المقبولة لمستعملي الطرقات من جهة ثانية .

ويعتبر الوعي المروري من أهم عناصر الوقاية من حوادث المرور ، فكلمة الوعي في حد ذاتها تدل على « إدراك الفرد لنفسه ، وللبيئة المحيطة به ، وهو على درجات من الوضوح والتعقيد ، والوعي بهذا المعنى يتضمن إدراك الفرد لنفسه ولوظائفه العقلية والجسمية وإدراكه لخصائص العالم الخارجي وأخيرا إدراكه

لنفسه بإعتباره عضو في جماعة »[1]. والوعي في الأصل لغة يقصد به « الحفظ والتعلم فوعي الحديث يعيه وعيا أو حفظه ، وأذن واعية أي مدركة وصاغية »[2].

وفي هذا السياق يرى عالم الإجتماع « جورج ميد G.H.Mead » بأن الوعي « ينشأ نتيجة الفعل الإجتماعي ، إذ تمكن عملية التواصل من أن يعي الفرد لا غيره فقط أي الآخر. وأن إستدخال الآخر على هذا النحو لهو شرط ضروري في قيام الوعي ، الذات تصبح موضوعا لذاتها »[3].

أما الوعي المروري فهو إلمام الأفراد بالمعلومات المرورية والحقائق وإحساسهم بالمسؤولية نحو سلامة نفسهم وغيرهم ، أي إدراكهم للمخاطر المرورية بمجرد الشعور بها. وقد يشمل هذا الوعي كل حياة الإنسان طفلا ، مراهقا ، شابا وشيخا. وفي نفس الصدد فإن تقدم الدول يرتبط أساسا بالنضج الإجتماعي والوعي بصفة عامة الذي يتمتع به السكان. ونتيجة للوعي قد ينشأ من خلاله السلوك المروري السليم الذي هو عبارة عن الطريقة التي يدرك بها الشخص المخاطر والأضرار التي قد تلحق به في حالة عدم احترامه لقانون المرور بشكل عام. وتعتبر الثقافة المرورية الموجه الأساسي للسلوك المروري الناتج عن التفاعل المنظم بين المعلم والمتعلم وهو أمر ضروري للنمو المعرفي.

5 . أهمية وسائل الإعلام في نشر الثقافة المرورية:

نتيجة التغير الإجتماعي المفروض على المجتمعات بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ، أدى ذلك إلى خلق مشكلات لا تحمد عقباها من أهمها المشكلات المرورية وما تخلفه من حوادث جسيمة يذهب ضحيتها أبرياء وحتى أشخاص مسؤولين عن وقوع مثل هذه الحوادث. ولهذا يفترض على الهيئات المختصة تكثيف الجهود في مجال التربية المرورية في مختلف الوسائل خاصة في وسائل الإعلام بالدرجة الأولى. ولتحقيق الأهداف والمساعي التي تسعى إليها التربية المرورية ، فإن تقييم نتائج نجاح برامجها بالنسبة لمدى فهم الناس لها وإدراكهم لأهدافها وطرق تنفيذها وحاجاتهم الماسة إليها ، يرجع أساسا إلى الطريقة المثلى للتثقيف المروري التي تعتمد على إثارة حماس الناس للشروع في الإقبال عليه والمطالبة به والتحمس للحصول على نتائج جيدة. وذلك عن طريق

(1) إبراهيم مذكور ، معجم العلوم الإجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، 1975 ، ص644.
(2) عبد الرحمان عيسوي ، علم النفس الأسري ، وفقا للتصور الإسلامي والعلمي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1993 ، ص145.
(3) إبراهيم مذكور ، مرجع سابق ، ص645.

تطبيق قواعده على حياتهم اليومية تطبيقا يعود على بيئتهم بالفائدة[1].

وتعتبر وسائل الإعلام من الوسائل غير المباشرة لتوصيل الرسالة المرورية للأفراد ، حيث أن هذا الأسلوب يتم « بإستخدام وسائل توصل آراء المثقف (...) إلى الناس مثل وسائل الإعلام المذياع ، التلفاز ، الصحف ، الملصقات ، الصور ، الأفلام السينمائية الثابتة والمتحركة ، المعارض...إلخ » [2]. إذ أن هذه الوسيلة توصل المعلومات المرورية لعدد كبير من أفراد المجتمع في أقل وقت ممكن وبأقل تكلفة. فهي تسعى إلى « توصيل المعلومات والخبرات إلى مجموعة الناس. وتمتاز بمساعدة المثقف (...) على الإتصال بعدد كبير من الناس في وقت واحد »[3].

وفي هذا الصدد ، يعتبر التلفزيون من أحسن وأفضل الوسائل ، حيث يلعب دورا هاما في التثقيف المروري « إذ أن المعلومات تصل إلى الفرد في جميع الحالات ولا تحتاج إلى الأماكن الخاصة وغير ذلك من المتطلبات التي نريدها في الوسائل الأخرى » [4]. وتصبح مجدية فعلا إذا استعملت على الوجه الصحيح. فهي من أفضل وسائل التثقيف المروري « لإستخدام غالبية الناس لها مع ضرورة مراعاة اللغة في الكلمة المنطوقة والوضوح في الصورة بالإضافة إلى الوقت المناسب لبثها » [5]. وفي الجزائر لقد إحتلت هذه الوسيلة مكانة في مجال التربية المرورية من خلال الحصص المرورية أشهرها حصة طريق السلامة التي تبث كل يوم جمعة. ففي كل حصة يتم التطرق إلى موضوع شائع في طرقاتنا ، وذلك بإبراز السلوكات اللاوقائية لمستعملي الطرقات وأهم المشاكل التي يعاني منها المواطنين في الطرقات وغير ذلك من المواضيع التي تتعلق بسير المرور. فهذه الحصة تحاول رفع الوعي المروري لدى الفرد. إلى جانب حصة طريق السلامة ، فإن التلفزيون الجزائري يبث أشرطة في مواضيع مختلفة في هذا المجال وإشهارات مرورية إلا أنها قليلة جدا مقارنة بتلفزيونات الدول الأخرى. وعليه فإن « إظهار

(1) أحمد حلمي شاهين ، محمد كمال عبد الرزاق وآخرون ، مبادئ التثقيف الصحي ، والخدمات الإجتماعية ، وزارة الصحة العمومية ، مصلحة الصحة الإجتماعية ، قسم رعاية الأمومة والطفولة ، البلد غير مذكور ، السنة غير مذكورة ، ص ص 137 ـ 138.

(2) مصطفى القمش ، خليل معايطة ، سحر مخامرة ، مبادئ الصحة العامة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، ص 184.

(3) فوزي علي جاد الله ، الصحة العامة والرعاية الصحية ، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، ص 449.

(4) محمد رشاد عامر ، الموجز في علم الصحة والتربية الصحية ، دار القلم ، الكويت ، ط1 ، 1974 ، ص ص 145 ـ 146.

(5) مصطفى القمش ، خليل معايطة ، سحر مخامرة ، مرجع سابق ، ص184

التثقيف عن طريق التصوير السينمائي له تأثير مباشر على الناس »[1] ، خاصة إذا إستخدمت مصطلحات تتماشى مع مفاهيم أفراد المجتمع دون أي تعارض .

إن الصحف هي وسيلة من وسائل نشر التربية المرورية ، إلا أنها موجهة بالدرجة الأولى لفئة المتعلمين فقط ، حيث أن « الكلمة المكتوبة يكون لها التأثير الكبير إذا كان أغلب الناس يجيدون القراءة والكتابة ، وذلك لأن الكلمة المكتوبة ستطيع أن يرجع إليها الإنسان » [2]. وبالرغم من أهمية هذه الوسيلة في تثقيف الفرد مروريا ، إلا أن لها عدة عيوب ، حيث أنها « عملية في إتجاه واحد (...) توصل المعلومات للمتعلم ولكنها لا تشركه مشاركة إيجابية في التخطيط والعمل » [3]. وهذا الأمر قد يخلق في نفسية الفرد عدم الشعور بالراحة ويحس أن الأفكار والمعلومات قادمة من الآخرين ، أنها غريبة عن أفكاره ، وأن هذا السلوك المروري مفروض عليه بالإلزام والقوة. وبالرغم من ذلك ، فهذه الوسيلة لها أهميتها في تنمية الوعي المروري لدى الفرد ، حيث أن الصحف الجزائرية في بعض الحالات تخصص من صفحاتها مكان لمثل هذه المواضيع. وغالبا ما يستفيد المتصفحين لهذه الجرائد من المعلومات المرورية التي تخدم بالدرجة الأولى المتعلم وليس الأمي ، وهذا هو العيب في هذه الوسائل[4].

إضافة على وسائل الإعلام السابقة ، فلقد برزت وسيلة عصرية جديدة في مجال التثقيف تتمثل في الأنترنيت ، حيث يلجأ إليها الفرد المتعلم للإجابة على تساؤلاته في المجال المروري وكسب معرفة مرورية .

6 . فعالية قانون المرور في خلق ثقافة مرورية:

إن تطبيق قانون المرور له فاعلية في التقليل من حوادث المرور وفي إلزام السائقين بتطبيقه والتقيد بتعليماته والحد من المخالفات المرورية المرتكبة من طرف السائقين ، حيث يؤدي هذا إلى خلق ثقافة مرورية ووعي مروري. وهذا ما أثبتته مديرية الأمن الوطني من خلال نشاطاتها الميدانية ، إذ يوضح الجدول التالي عدد الجنح المرتكبة والمخالفات للثلاثي الرابع لسنة 2004 والثلاثي الأول لسنة 2005.

(1) محمد رشاد عامر ، مرجع سابق ، ص 146.
(2) نفس المرجع ، ص ص 146 ـ 147.
(3) سرور أسعد منصور ، الصحة والمجتمع ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، السنة غير مذكورة ، ص 32.
(4) سلوى عثمان الصديقي ، مدخل في الصحة والرعاية الصحية من منظور الخدمة الإجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2002 ، ص ص 211 ـ 212.

جدول يبين أهم العقوبات والمخالفات المرتكبة للثلاثي الرابع لسنة 2004 والثلاثي الأول لسنة 2005

التعيين	الثلاثي الرابع لسنة 2004	الثلاثي الأول لسنة 2005	الفارق	نسبة التغيير
جنح المرور والتنسيق	18649	18609	40-	%0.21-
التوقيف ، الوضع في الحظيرة	8157	9440	1283+	%15.73+
المخالفات المرورية	434211	386465	47746-	%11-
سحب رخص السياقة	8477	20538	12061+	%142.28+

المصدر: ف.ل ، « قانون المرور الجديد حرص على تقليص جرائم الطرقات وغرس لثقافة تطبيق القانون» ، الشرطة ، وحدة الطباعة ، الرويبة ، العدد 78 ، أكتوبر 2005 ، ص35.

إن عدد حوادث المرور وما ينجم عنها من نتائج تراجع نوعا ما نتيجة الإجراءات الردعية التي إتبعتها الفرق المكلفة بمراقبة المرور وعدم التسامح مع مجرمي الطرقات ومرتكبي المخالفات ، حيث سجل في الثلاثي الأول من عام 2005 حوالي 18609 جنحة مرورية و386465 مخالفة مرورية كما هو مبين في الجدول السابق. وفي المقابل لوحظ إرتفاع وإقبال على تسديد الغرامات الجزافية بنسبة 66.66% خلال الثلاثي الأول من سنة 2005 مقارنة بالثلاثي الرابع لسنة 2004 ، وهذا راجع إلى تنفيذ الأحكام الجديدة لقانون المرور وتعليق رخص السياقة التي نجم عن هذه العملية 6935 حالة سحب فوري دون القدرة على السياقة ، و9685 حالة سحب فوري مع القدرة على السياقة و3009 حالة إنجاز ملفات المتابعة للجنة الولائية لغرض التعليق أو الإلغاء [1].

أثبتت بعض الدراسات ما مدى فعالية قانون المرور في الجزائر منها دراسة بوظريفة حمو وتير رضا وآخرون على عينة من السائقين تتكون من 214 سائقا ، حيث كان عنوان الدراسة فعالية قانون المرور الجديد في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من السائقين. ففي هذه الدراسة تم التركيز على قانون المرور الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2005 .

لقد كانت تساؤلات الدراسة تنصب على ما يلي :

ما مدى فعالية هذا القانون في تحقيق الأهداف المرجوة منه ؟ وهل يكفي لوحده دون مرافقته بإجراءات أخرى ؟ هل يمكن تطبيقه فعليا على أرض الواقع؟ وهل وفرت كل الإمكانيات البشرية والمادية لذلك ؟ ما مدى إستعداد مستعمل

(1) ف.ل ، « قانون المرور الجديد حرص على تقليص جرائم الطرقات وغرس لثقافة تطبيق القانون » ، مرجع سابق ، ص35.

المدني لتحمل مسؤولياتها تجاه المساهمة في معالجة ظاهرة حوادث المرور؟

وفيما يخص نتائج الدراسة ، فقد تم التوصل إلى نتائج جد مهمة ، ففيما يخص الإطلاع على قانون المرور الجديد وفعاليته في تخفيض حوادث المرور ونسبة احترامه توصلت الدراسة إلى أن أغلبية السائقين 49% قد إطلعوا على قانون المرور الجديد من خلال التلفزة ، وهو ما يؤكد دور هذه الوسيلة الإعلامية في إيصال المعلومات الخاصة بالتوعية والتحسيس حول الوقاية من حوادث المرور وضرورة الإعتماد عليها مستقبلا. تأتي بعدها الوسائل الإعلامية الأخرى بنسبة تقدر ب 21.6 % كالصحافة المكتوبة ، نسبة 15.2 % الإذاعة و7.4 % الأصدقاء والأقارب. بينما نجد نسبة 2.9 % تمثل حملات التوعية والتحسيس. ومن خلال هذه النتائج نرى بأن المواطن يكتسب ثقافة مرورية من خلال وسائل الإعلام أهمها التلفزة التي تحاول إيصال الرسالة المرورية وغرس الوعي المروري لدى الفرد وهذا سوف يؤثر بالإيجاب على حوادث المرور و يعمل على التقليل منها .

وفيما يتعلق بمدى احترام قانون المرور الجديد من خلال تحديد نسبة الاحترام فقد تبين أن 45.94 % هي نسبة الذين كانوا يحترمون القانون قبل التطبيق بصيغته الجديدة مقارنة نسبة 50.04 % الذين يحترمون قانون المرور بعد تطبيق الصيغة الجديدة .

أما بالنسبة لمدى احترام السائقين لأهم القواعد المرورية بعد تطبيق القانون الجديد أن نسبة كبيرة من المبحوثين يلتزمون بوضع حزام الأمن بعد تطبيق قانون المرور الجديد بنسبة 69.73 % وهو شيء إيجابي. أما في المرتبة الثانية فنجد احترام الأضواء بنسبة 53.2 % تليها احترام إشارات قف بنسبة 49.21% ثم الإتجاه الممنوع 45.09% ونسبة 42.90% التجاوز الخطير ونسبة 41.86 % احترام السرعة والهاتف النقال نسبة 40.85% وقبل الأخير نجد احترام شريط الوقوف الإضطراري بنسبة تقدر بـ 40.18 %. وأخيرا نسبة 39.09 % احترام مبدأ الأولوية .

وإذا ما إتجهنا إلى النتائج المتوصل إليها فيما يخص واقع وآفاق قانون المرور الجديد إتضح أن 41.7% من أفراد العينة يعتقدون أن قانون المرور الجديد كاف للتقليل من حوادث المرور ونسبة 26.7% يرونه مقبول. في حين نجد 10.2 % يعتقدون أن قانون المرور الجديد كاف جدا للتقليل من حوادث المرور. لنسجل نسبة 11.7 % في صنف غير كاف ونسبة 9.7 % في صنف غير كاف على الإطلاق .

لقد توصلت الدراسة إلى أن من أهم شرائح المجتمع الذين لا يطبقون قواعد المرور والقانون أن فئة الشباب من الجنسين في المرتبة الأولى تليها رتبة

الذكور من مختلف الأعمار ثم المتقدمون في السن في المرتبة الثالثة وأخيرا الإناث في المرتبة الرابعة. ولهذا يمكن القول أن الشباب أكثر تهورا في تطبيق قانون المرور. وفي هذا الصدد نجد أن سائقي الحافلات يأتون في المرتبة الأولى من الفئات التي لا تحترم قانون المرور ، وهذا راجع إلى نقص الثقافة المرورية مما يؤدي ذلك إلى وقوع حوادث المرور بشكل رهيب.

وقد أرجع السائقين أسباب ومظاهر عدم احترام قانون المرور حسب إعتقادهم إلى نقص التربية والثقافة المرورية وذلك بنسبة 92.5% ثم نسبة 86.4% منهم يرجعونه إلى نقص التكوين في السياقة ونسبة 85.9% منهم يربط ذلك بإعتماد السائق على العلاقات الشخصية لتفادي العقوبة. بعد ذلك نجد نقص الصرامة في تطبيق العقوبات على السائقين المخالفين للقوانين بنسبة 85.2% ، ونجد نسبة 84.4% من المبحوثين يرجعون ذلك إلى سلوك المخاطرة ، ثم إعتقاد السائق بأن القانون سوف لن يطبق 75.9% والتعاضي عن تطبيق القانون تبعا للمكانة الإجتماعية للسائق كجنسه ونوع المركبة بنسبة 75.2%.

إن أغلب المبحوثين يرون حسب هذه الدراسة أن ظاهرة عدم احترام قانون المرور عبارة عن ظاهرة خطيرة تجب مكافحتها وذلك بنسبة 93%. ويعتقدون أن هذه الظاهرة تبدأ بعد تعلم العادات السيئة من السائقين في الطريق .

وفيما يخص سبل التوعية والتحسيس للوقاية من حوادث المرور فقد تبين أن أغلبية المبحوثين يعتقدون أن عدم احترام قانون المرور هو مسؤولية السائق بالدرجة الأولى ، وذلك بنسبة 93.1 % ثم تأتي مسؤولية رجال الأمن ثم مدربي السياقة. لنجد في المرتبة الأخرى مسؤولية وزارة النقل ثم مسؤولية المدرسة وبعدها مسؤولية الأسرة .

وإتضح من نتائج الدراسة أنه يمكن جعل السائقين يحترمون قانون المرور عن طريق العدالة في تطبيق القانون بالدرجة الأولى. وفي نفس المجال فإن المبحوثين يعتقدون أن حملات التوعية والتحسيس للتقليل من حوادث المرور هي مسؤولية رجال الإعلام في المرتبة الأولى تليها المؤسسات الأخرى منها وزارة النقل ، رجال الأمن ، الدولة ، المدرسة ، السائق ، الأسرة...الخ[1]. وعليه يمكن القول أن الصرامة في تطبيق قانون المرور لها إيجابيات في إلتزام السائق بالقواعد المرورية وتكوين لديه وعيا مروريا نابعا من ثقافته المرورية .

(1) بوظريفة حمو ، تير رضا وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص 11 ـ 28

خاتمة:

من خلال العرض السابق الذي تناولنا فيه الثقافة المرورية ودورها في التقليل من حوادث المرور توصلنا إلى أن عدم احترام قانون المرور أصبح ظاهرة وعادة شائعة في المجتمع الجزائري ولا يمكن فهم هذه الظاهرة بمعزل عن الواقع الإجتماعي. وفي هذا الصدد فإن نسبة وقوع حوادث المرور في الجزائر عرفت إنتشارا واسعا في أوساط السكان خاصة بين الفئات الشبابية ، حيث أن هذه الحوادث لها نتائج وخيمة على الفرد والمجتمع بصفة عامة إذ تؤدي إلى إرتفاع عدد المعاقين في المجتمع مما يتطلب على الدولة التكفل بهم من جميع النواحي. ونظرا للتغيرات الملاحظة في العمران ، فإن التحضر والإكتظاظ السكاني في الجزائر أدى بدوره إلى خلق مشكلات مرورية أثرت على عملية السير.

لذا يعتبر التحكم في حوادث المرور مسألة بالغة الأهمية تحتاج إلى تضافر الجهود على جميع المستويات وتحسيس وتوعية الأفراد في هذا المجال. والتكلم عن هذه الأخيرة يقودنا إلى التكلم عن التربية المرورية وأهميتها في احترام قانون المرور والتقيد بسلوكات صحيحة . فهي تهدف بالدرجة الأولى إلى رفع المستوى المروري للفرد قصد تحقيق السلامة والأمن عبر الطرقات. وعليه نتيجة لنشر التربية المرورية يكتسب الفرد ثقافة مرورية تمكنه من تكوين وعيا مروريا والتحكم في تصرفاته في الشارع .

فالآداب العامة لأي مجتمع من المجتمعات وخاصة المجتمع العربي الإسلامي تتمثل في القيم والأخلاق والمبادئ التي يتصف بها شعب هذا المجتمع ، وهي سمة من سماته ، حيث أن هذه السمة يتوارثها وتصبح عرفا متعارف عليه لا يمكن التخلي عنه. وعلى كل فرد الإلتزام به وخاصة فيما يتعلق بالأمور الحياتية منها سياقة السيارة. لهذا يفرض على مستخدمي الطريق التقيد بالقواعد المرورية لتحقيق السلامة للجميع . وتعتبر العلامات والإشارات المرورية أحد الأنظمة التي يعتمد عليها سائقي المركبات ، فهي دليلا ونظاما إرشاديا لتنظيم حركة المرور عبر الطرقات ونقل الرسالة المرورية الصحيحة بكل وضوح للأفراد من أجل تحقيق الهدف المنشود وهو التقليل من حوادث المرور وتحقيق السلامة المرورية.

قائمة المراجع:

I. الكتب باللغة العربية:

1.1. القواميس:

1 ـ إبراهيم مذكور ، معجم العلوم الإجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، 1975.

2 ـ محمد عاطف غيث ، قاموس علم الإجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1989.

2.1. الكتب:

1 ــ أحمد حلمي شاهين ، محمد كمال عبد الرزاق وآخرون ، مبادئ التثقيف الصحي ، والخدمات الإجتماعية ، وزارة الصحة العمومية ، مصلحة الصحة الإجتماعية ، قسم رعاية الأمومة والطفولة ، البلد غير مذكور ، السنة غير مذكورة.

4 ـ تهاني حسن عبد الحميد الكيال ، الثقافة والثقافات الفرعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1997.

5 ـ جمال مثقال القاسم ، علم النفس التربوي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2000.

6 ـ سلوى عثمان الصديقي ، مدخل في الصحة والرعاية الصحية من منظور الخدمة الإجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2002.

7 ـ سرور أسعد منصور ، الصحة والمجتمع ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، السنة غير مذكورة.

8 ـ عبد الرحمان عيسوي ، علم النفس الأسري ، وفقا للتصور الإسلامي والعلمي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1993.

9 ـ فوزي علي جاد الله ، الصحة العامة والرعاية الصحية ، دار المعارف ، مصر ، ط3.

10 ـ محمد رشاد عامر ، الموجز في علم الصحة والتربية الصحية ، دار القلم ، الكويت ، ط1 ، 1974.

11 ـ مصطفى القمش ، خليل معايطة ، سحر مخامرة ، مبادئ الصحة العامة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن .

3.1. المجلات:

1 ـ بوظريفة حمو ، تير رضا وآخرون ، « فعالية قانون المرور الجديد في الجزائر ، دراسة ميدانية على عينة من السائقين» ، الوقاية والأرغنوميا ، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام ، الجزائر ، العدد 01 ، 2007.

2 ـ ف.ل ، « قانون المرور الجديد حرص على تقليص جرائم الطرقات وغرس لثقافة تطبيق القانون» ، الشرطة ، وحدة الطباعة ، الرويبة ، العدد 78 ، أكتوبر 2005.

II. مواقع الأنترنيت:

1 ـ شمس ، التربية والمرورية ودورها في السلامة العامة والفردية
www.kayba.ahlamontada.net/montada ـ f42/topic ـ t16448.htm, 25/10/2010.